

## تحرك عاجل

### ناشط ومحام مُحتجَزان في أوضاع قاسية

يُحتجَز المحامي الحقوقي محمد الباقر والناشط علاء عبد الفتاح تعسفياً منذ 20 شهراً، دون محاكمة، على خلفية تهمة لا أساس لها تتعلق بالإرهاب. ويُحتجَزان داخل سجن مُشدَّد الحراسة في ظل أوضاع لاإنسانية، ويتعرَّضان لمعاملة تمييزية مجحفة وعقابية.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام حمادة الصاوي

مكتب النائب العام

مدينة الرحاب، القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

البريد الإلكتروني: [m.office@ppo.gov.eg](mailto:m.office@ppo.gov.eg)

تويتر: @EgyptJustice

السيد المستشار

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى سيادتكم للإعراب عن بواعث قلقنا بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للمحامي محمد الباقر والناشط علاء عبد الفتاح، واللذين يُحتجَزان منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019 قيد الحبس الاحتياطي؛ على خلفية تهمة متعلقة بالإرهاب، لا تستند إلى أي أساس، لمجرد ممارستها السلمية لحقوقهما الإنسانية.

ويُحتَجَز علاء ومحمد في ظل أوضاع لاإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة؛ فقد تشاركوا، بين 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019 و9 مايو/أيار 2021، مع سجينين آخرين زنزانة صغيرة تقتقر إلى التهوية الكافية وتبلغ مساحتها 3.5 متر × 5 أمتار. وإضافة إلى ذلك، حرمتها سلطات السجن من الأسرة والفُرْش، وكانا ينامان على أرضية الزنزانة على أَلْحَقَة خَشِنَة. وخلافاً للسجناء الآخرين، فإنهما يُمنَعان من التريُّض في ساحة السجن، ولا يُسَمَّح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو جرائد من خارج السجن على نفقتهما الشخصية. وتمنعهم سلطات السجن من الحصول على الملابس الكافية أو أجهزة الراديو أو ساعات اليد، ولا تُوفَّر لهما المياه الدافئة، كما لا تسمح لهما أيضاً بجيازة أي مُتعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 11 مايو/أيار 2021، أخبر محمد الباقر زوجته، خلال زيارتها له، بأنه نُقِل إلى زنزانة أخرى تتسم بأوضاع مماثلة. وأخبرها أيضاً بأنه يعاني من آلام في مفاصله وعضلاته، نتيجة قلة الحركة وسوء أوضاع السجن.

وفضلاً عن ذلك، تقدمت أسرتا محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح ببلاغات رسمية بشأن معاملتهما داخل السجن، بما في ذلك استثنائهما من تلقي اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19، وسط القلق حيال نقل المُحتَجَزين من السجون إلى المحاكم دون مُعدات وقاية شخصية، واحتجازهم داخل زنازين مُكتظة، وفي ظروف غير صحية. وتقدمت أيضاً "المبادرة المصرية للحقوق الشخصية"، وهي جمعية مستقلة لحقوق الإنسان، في 10 مايو/أيار 2021، بدعوى قضائية لدى مجلس الدولة ضد وزارتي الصحة والداخلية، التي تُشرف على سجون مصر، بسبب عدم إدراجهما للسجناء ضمن الخطط الوطنية للتحصين ضد فيروس كوفيد-19. ويُعد مجلس الدولة محكمة إدارية تختص بالنظر في البلاغات بشأن الإجراءات التي تتخذها هيئات الدولة، أو تلك التي تتعاضد عن اتخاذها. وتدعو المُبادرة السلطات إلى أن تسمح للسجناء بالتسجيل للحصول على اللقاح، وكذلك إلى أن تنقل السجناء إلى المرافق الطبية المُخصصة للتحصين ضد فيروس كوفيد-19 أو تخصيص مرافق ملائمة لذلك داخل السجن. وعلى غرار المبادرة، رفع محامي علاء عبد الفتاح دعوى أخرى. وفي 18 مايو/أيار 2021، أعلنت السلطات عن تطعيم 5 آلاف سجين من المُسنين أو المُصابين بأمراض مزمنة، و1400 من العاملين الطبيين وعاملين آخرين بالسجون باللقاحات المضادة، ولكنها لم تذكر أي تفاصيل أخرى.

ونحث حضرتكم على أن تُفَرِّجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر على الفور ودون قيد أو شرط، وأن تُسَقِّطوا جميع التهم المُوجهة لهما، إذ لم يُعتَقَلَا إلا بسبب ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. وندعوكم أيضاً إلى ضمان إتاحة الرعاية الصحية الكافية لهما، بما في ذلك اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19؛ وضمان أن تفي أوضاع احتجازهما بالمعايير الدولية التي تشتمل على توفير الأسرة الكافية للسجناء والسماح لهم بالتريُّض خارج محبسهم؛ وحمائتهما من التعرُّض للتعذيب أو غيره من ضروب المعاملة السيئة؛ وذلك ريثما يُفَرِّج عنهما.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يُحتجز محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، ونشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، وإساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لعام 2019 المُقدّمة من نيابة أمن الدولة العليا.

وفي 29 مارس/آذار 2019، أُفرج عن علاء عبد الفتاح، بعد أن أمضى خمسة أعوام في السجن بموجب حكم جائر، لمشاركته في احتجاج سلمي، ووُضِعَ تحت المراقبة لمدة خمسة أعوام. وكان عليه قضاء 12 ساعة كل ليلة بقسم الشرطة خلال الخمسة أعوام. وفي 29 سبتمبر/أيلول 2019، لم يغادر علاء قسم شرطة الدقي بالقاهرة، حيثما كان يمضي ساعات المراقبة. وأُخبرت الشرطة والدته بأن ضباط جهاز الأمن الوطني اقتادوه إلى مقر نيابة أمن الدولة العليا. وتوجه محمد الباقر، في وقت لاحق من ذلك اليوم، إلى مقر النيابة لتمثيله. ووفقاً لما ذكرته أسرته علاء ومحمد وأصدقائهما، ظلّت أماكن وجودهما غير معروفة حتى 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حينما ظهرهما بسجن طرة 2 شديد الحراسة.

ومثّل محمد الباقر، في 30 أغسطس/آب 2020، أمام نيابة أمن الدولة العليا، لاستجوابه في قضية أخرى برقم 855 لعام 2020. وتشمل القضية سجناء رأي آخرين، كانوا قيد الحبس الاحتياطي على ذمة تحقيقات منفصلة في تهم مشابهة تتعلق بالإرهاب ولا تستند إلى أي أساس، ومن بين هؤلاء مدافعتا حقوق الإنسان ماهينور المصري، وإسراء عبد الفتاح. ووفقاً للمعلومات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، استندت التهم التي وجهها وكلاء النيابة لهم، بصورة أساسية، إلى ملفات تحقيقات جهاز الأمن الوطني، التي لم يتسن للمتهمين، ولا لمحاميهم، الاطّلاع عليها. ودأبت نيابة أمن الدولة بشكل متزايد، في الأشهر الأخيرة، على تجاهل القرارات الصادرة عن المحاكم أو النيابة العامة بالإفراج عن المُحتجزين قيد الحبس الاحتياطي المُطوّل، بإصدار أوامر جديدة بحبسهم على خلفية تهم مماثلة.

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، نشرت الجريدة الرسمية قرار محكمة جنايات القاهرة بإدراج محمد الباقر في "قائمة الإرهابيين" لمدة خمسة أعوام، دون اتخاذ أي من الإجراءات القانونية الواجبة، في إطار قضية رفعتها نيابة أمن الدولة العليا برقم 1781 لعام 2019. ولم يكن الباقر أو محاموه على علم بأنه يخضع للتحقيقات في القضية، قبل نشر قرار المحكمة، ولم تستجوبه نيابة أمن الدولة بشأن هذه القضية،

ولم تصله أي معلومات بشأن التهم المُوجهة إليه على وجه التحديد. وتتضمن الآثار المترتبة على القرار منعه من السفر، وحظره من مُباشرة العمل السياسي أو المدني لمدة خمسة أعوام. وتزامنت أنباء إضافة محمد الباقر إلى القضية الثالثة وإدراجه في "قائمة الإرهابيين" مع إعلان مجلس نقابات المحامين والجمعيات القانونية الأوروبية عن منح جائزة حقوق الإنسان لعام 2020 له وست محامين مسجونين آخرين في مصر.

وأساءت سلطات السجون التعامل مع تقشي وباء فيروس كوفيد-19 في السجون المصرية؛ فقد تقاعست إدارات السجون، عموماً، عن توزيع منتجات النظافة الصحية على السجناء بصورة ممنهجة وعن تتبع القادمين الجدد وفحصهم، وإجراء الاختبارات للمُشتبه في إصابتهم وعزلهم، في حين أنها أخفت المعلومات المتعلقة بانتشار الفيروس عن السجناء وأسرههم الذين يستبد بهم القلق. وجعلت المشكلات القائمة منذ وقت طويل، كعدم توفّر المياه النظيفة وسوء التهوية والاكتظاظ، اتخاذ إجراءات التباعد البدني والتدابير الوقائية الصحية أمراً مستحيلاً. وتبيّن لمنظمة العفو الدولية أيضاً أن سلطات السجون تحتجز بعض سجناء الرأي وغيرهم من ذوي الحيثية السياسية في ظل أوضاع للإنسانية على وجه الخصوص، وتحرمهم من الحقوق التي تمنحها للسجناء الآخرين، بهدف معاقبتهم على معارضتهم، كما يبدو.

وتعرّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مراراً وتكراراً خلال الأعوام الأخيرة، واشتملت أسباب اعتقاله على دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير "مركز عدالة للحقوق والحريات" الذي أسسه في 2014. ويُرَكِّز المركز عمله على قضايا العدالة الجنائية والحق في التعليم وحقوق الطلاب. وكانا من بين آلاف المحتجزين تعسفياً في مصر، إما لمُجرد ممارستهم لحقوقهم الإنسانية، أو بعد مثلهم في محاكمات فادحة الجور، تضمنت محاكمات جماعية وعسكرية. وتُواصل السلطات تضيق الخناق على الحقوق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. ولا يزال الآلاف من الأشخاص قيد الحبس الاحتياطي المُطوّل، ومن بينهم مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون وسياسيون ومحامون، ومؤثرون على وسائل التواصل الاجتماعي.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 يوليو/تموز 2021

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدك، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/3237/2020/ar>